رافيت حنانئيل(*)

نظرة على السياسة القومية التي تنتهجها الدولة الإسرائيلية في موضوع الأراضي

إن سياسة الأراضي التي تتبعها دولة إسرائيل هي سياسة مختلفة ومتميزة عن تلك التي تتبعها أي دولة أخرى في العالم (ألترمان ١٩٩٩). وتستند هذه السياسة إلى حدّ كبير على أيديولوجيا الحركة الصهيونية و«الصندوق القومي» (الكيرن كييمت لإسرائيل) وعلى المسوغات المختلفة التي أعطيت لشراء الأراضي في «أرض إسرائيل» مع بداية القرن العشرين قبل سنوات طوال من قيام الدولة.

تبنت دولة إسرائيل في ستينيات القرن الماضي مبادئ سياسة الأرض التي انتهجها «الصندوق القومي» وفي مقدمها مبادئ الملكية القومية للأراضي، الأمر الذي تحول إلى قانون أساس خاص، كما سنبين لاحقا.[١]

وكنتيجة لذلك فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يوجد لديها اقتصاد متطور، وفي المقابل فإن ٩٣٪ من مجمل الأراضي فيها تقع بملكية عامة / قومية.

الحركة الصهيونية، «الصندوق القومي» وسياسة الأراضي القومية

تستمد أسس السياسة القومية الإسرائيلية في موضوع الأراضي إلهامها من الكتاب المقدس (التوراة) وتنضفر على امتداد التاريخ اليهودي، منذ «العهد القديم»، حين وعدت «أرض إسرائيل» لسيدنا إبراهيم، حيث كان آباؤنا منغمسين في حالة مستديمة من الحروب والصراعات من أجل الدفاع عن البلاد ومنع احتلال

(*) أستاذة جامعية ومخططة مدن إسرائيلية.

مناطق من «أرض الميعاد»، ومنذ تلك الفترة أُمر أبناء الشعب اليهودي بالحفاظ على الملكية العامة للأرض، كما أعلن سيدنا موسى: «والأرض لا تباع بتة. لأن لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي. بل في كل أرض ملككم تجعلون فكاكا للأرض» (اللاويين، الإصحاح ٢٥، ٢٣– ٢٤).

بدأ انشغال اليهود بموضوع الأرض يتبلور في شكله العصري مع إقامة الحركة الصهيونية، وقد شكلت الهجرة إلى «أرض إسرائيل» والارتباط بها، مكونا مركزيا في الحركة الصهيونية منذ نشأتها، وحتى قبل ذلك الحين، لدى التنظيمات التي جرت العادة على وصفها بـِ «المبشرة بالصهيونية».

وقد أخذت فكرة «العودة إلى صهيون» وإقامة «البيت القومي» للشعب اليهودي في «أرض إسرائيل» تجد تعبيراً عاماً لها منذ بداية النصف الثاني من القرن الـ ١٩.

وجدت هذه الفكرة في نهاية القرن الـ ١٩ ومع إقامة الحركة الصهيونية «والكيرن كييمت» تعبيرها الملموس، وفي المؤتمر الصهيوني الأول في بازل العام ١٨٩٧ تقرر مبدئياً تأسيس «الصندوق القومي» اليهودي، وقد كانت الفكرة إقامة صندوق قومي تجمع أمواله من أموال الشعب اليهودي كله على أن تخصص لشراء أراضٍ في «أرض إسرائيل» لحساب الشعب اليهودي. لذلك فقد تقرر عدم السماح بتاتا ببيع الأراضي، وإنما تؤجر لفترة ٤٩ عاما على أساس ما نصت عليه التوراة .

وقد أُعلن في «الكونغرس الصهيوني» الخامس الذي عقد العام ١٩٠١ عن إقامة «الكيرن كييمت» لإسرائيل بهدف جمع الأموال لشراء أراضٍ في «أرض إسرائيل» وتكون ملكاً للشعب اليهودي قاطبة. في العام ١٩٠٥ سُجل «الصندوق القومي» اليهودي في إنكلترا كشركة خاصة تملكها الهستدروت الصهيونية العالمية.

وفي العام ١٩٠٧ وافق الكونغرس الصهيوني على أنظمة ولوائح «الكيرن كييمت» والتي تكرس من الناحية القانونية مبدأ الملكية القومية على جميع الأراضي التي يبتاعها «الصندوق القومي»، كما أن تلك الأنظمة تشكل منذ ذلك الوقت وحتى الآن أسس سياسة الأراضي لدولة إسرائيل. (دخان – لانداو ١٩٦٩:٥٣ – ٩٧، كاتس ، ٢٠٠٠: ١١ – ١٦، فيتكون، ١٩٩٦: ٣٧)

تركز نشاط «الكيرن كييمت» على شراء الأراضي («تهويد الأرض») ونقلها لملكية الشعب اليهودي. ولكن بالإضافة إلى التوق للعودة إلى بلاد الآباء وشراء الأراضي اهتمت الحركة الصهيونية و«الصندوق القومي» بنوعية الاستيطان المطلوب. فتجسيد القومية اليهودية كان معناه الهجرة إلى «أرض إسرائيل»، الاستيطان الزراعي وفلاحة الأرض. لهذا السبب، ورغم أن هجرة اليهود إلى «أرض إسرائيل»، لم تتوقف، إلا أن طابع الهجرة في تلك الفترة كان مختلفا، ولم تكن الأماكن المقدسة مثل القدس وصفد، في مركز «العودة إلى صهيون»، وإنما بناء مجتمع جديد يستند ويرتكز على العمل الزراعي و «إحياء القفر».

ويؤكد آرني (١٩٨٠: ١٠) أن الهجرة والاستيطان الزراعي في «أرض إسرائيل»، اعتبرا وسيلة لإبراء البنية الاجتماعية للشعب (اليهودي) وسط السيطرة على المهن والحرف التي كانت مغلقة أمام اليهود في المنفى وعلى رأسها الزراعة. وقد اتسمت موجات الهجرة الأولى إلى «أرض إسرائيل» بتوجهٍ رومانسي للطبيعة وسمو الحياة الريفية، كما يقول ديه – شاليط (١٩٩٥). وقد أمِلَت الحركة الصهيونية عن طريق الدمج بين النموذج الرومانسي للحياة الريفية من جهة، وتطوير وفلاحة الأرض من جهة أخرى، أن تبني «اليهودي الجديد» المختلف عن اليهودي المنفوي. واليهودي الجديد المسمى «تسبار» (الصابرا) هو رجل أسمر لوحته الشمس، مفتول العضلات، يحيي القفر ويفلح الأرض، على العكس من اليهودي المنفوي الأبيض الذي يجلس ليل نهار منكبا على دراسة وتعلم التوراة (Tal,2002;Benstein 2004 :110-109,) أما (الصهيوني) الطلائعي فهو المزارع الذي يزاول العمل اليدوي من أجل إحياء القفر وتجسيد الفكرة الصهيونية.

وقد شكلت هذه النظرة، التي برزت في الصور والكثير من القصائد التي كتبت في تلك الفترة، مصدر إلهام لـ «الصندوق القومي» اليهودي منذ تأسيسه (De-Shalit, 1995:73).

صحيح أن «الصندوق القومي» قام بشراء أراض في مناطق قفرية، كجزء من هذه الرؤية، إلاّ أنه أعطى الأولوية المطلقة لتهويد الأراضي الزراعية.[٢]

فمنذ عشرينيات القرن الماضي، أصبح «الصندوق القومي» كما بين كاتس (2001:95,96) الجهة اليهودية الوحيدة تقريبا التي تنشغل في شراء الأراضي الزراعية من العرب، والتي يفترض أن توفر أيضا مستودع الأراضي اللازم لتوطيد المشروع الاستيطاني القومي. وتعتبر هذه السياسة، وهذا ما سأبينه في الحال، أحد

الاستيلاء على الأرض: صورة من البدايات.

العوامل المركزية في نشوء التقسيمة الثنائية والتراثية القائمة بين الاستيطان الحضري والاستيطان الزراعي في صفوف أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل»، والتعامل المختلف مع كل قطاع من هذين القطاعين في نطاق سياسة الأراضي القومية.

«سرد الأراضي» والتمييز بين القطاعين الزراعي والحضري

تشكل الرواية الصهيونية، التي يتناول هذا المقال الجزء المتعلق بالأرض منها، رواية أيديولوجية عليا مركزية في المجتمع الإسرائيلي (وكذلك في اوساط يهود الشتات). وقد جرت العادة في الأدبيات (الإسرائيلية)على تسميته بـِ «السرد القومي الصهيوني»، وهو يتعلق بـ «الفكرة الصهيونية»، أي التطلع لإقامة «وطن قومي» للشعب اليهودي في «أرض إسرائيل». وقد بدأ هذا السرد يتبلور كما اسلفنا، في نهاية القرن الـ ١٩ مع إقامة الحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل (روبنشتاين. 1996 ; Barzilai,2003).

وبنظرة إلى الوراء، فقد كان عنصر الأرض على درجة كبيرة من الأهمية، حدّ أنه أوجد سردا قائما بذاته، اخترت أن أطلق عليه «سرد الأراضي». ويحوز هذا السرد على قوة وتأثير بعيدي الأمد على السياسة القومية لدولة إسرائيل في مجال الأراضي، ما زالا قائمين حتى الآن، وهو يروي قصة منفصلة ومختلفة عن تلك التي يسوقها «السرد الصهيوني». فخلافا للسرد القومي الصهيوني الذي يختلق هوية يهودية مشتركة، متكئا على تأكيد عنصر اللغة العبرية والتراث والتاريخ المشتركين للمجتمع اليهودي، فإن «سرد الأراضي» يستند على تمييز يقوم على تقسيمة ثنائية، بين مجموعتين داخل الجمهور اليهودي: الحضريين والمزارعين القرويين.

فضلا عن ذلك فإن «سرد الأراضي» يخلق أيضا تراتبية بين أنواع الاستيطان والمستوطنين، ويعزو أهمية مختلفة لمساهمة ومدى التزام كل نوع من نوعي الاستيطان (الحضري والزراعي) تجاه تجسيد الفكرة الصهيونية وإقامة الدولة.[٣]

وقد اعتبرت الهجرة إلى البلاد والاستيطان الزراعي فيها أداتين مركزيتين لتجسيد الفكرة الصهيونية، وهو ما أدى في النتيجة، إلى نشوء تراتبية بين الاستيطان الحضري والاستيطان الزراعي وذلك منذ أوائل القرن العشرين، قبل قيام دولة إسرائيل. كذلك فقد رأت وجهة النظر الاجتماعية- الأيديولوجية التي ارتكزت إليها الحركة الصهيونية والصندوق القومي اليهودي «في الزراعة أساسا وحيدا لبناء مجتمع عصري»، كما بين كوهن وينظر، بناء على تلك الرؤية ذاتها، إلى الاستيطان الزراعي، الذي يتساوق ويتماهى في معظم الحالات مع الاستيطان التعاوني

وقد اعتبرت الهجرة إلى البلاد والاستيطان الزراعي فيها أداتين مركزيتين لتجسيد الفكرة الصهيونية، وهو ما أدى في النتيجة، إلى نشوء تراتبية بين الاستيطان الحضري والاستيطان الزراعي وذلك منذ أوائل القرن العشرين، قبل قيام دولة إسرائيل. كذلك فقد رأت وجهة النظر الاجتماعية– الأيديولوجية التي ارتكزت إليها الحركة الصهيونية والصندوق القومي اليهودي «في الزراعة أساسا وحيدا لبناء مجتمع عصري»، كما بين كوهن (cohen, 1970:5-10). وينظر، بناء على تلك الرؤية ذاتها، إلى الاستيطان الزراعي، الذي يتساوق ويتماهى في معظم الحالات مع الاستيطان التعاوني (الكيبوتسات والمستوطنات... القرى الزراعية – التعاونية). فاستيطان أيديولوجي، يهدف إلى ضمان السيطرة اليهودية على الأراضي وتوزيع السكان على امتداد خطوط الحدود ومناطق الهامش، وقد اعتبر هذا النوع من الاستيطان ضروريا لوجود دولة إسرائيل ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وكأداة مركزية لتجسيد الفكرة الصهيونية، في المقابل فقد اعتبر الاستيطان الحضري استيطانا فرديا أو عائليا ذا دوافع شخصية، ومن هنا فهو ليس استيطانيا ايديولوجيا. كما أن مساهمته في المشروع الصهيوني، مساهمة ضئيلة وهامشية أكثر، مقارنة بالاستيطان الزراعي التعاوني. على الرغم من أن غالبية السكان كانت تقطن في تلك الفترة (بداية القرن العشرين) في مستوطنات وبلدات حضرية، ٤ فإن جل الاهتمام الأيديولوجي والاقتصادي والثقافي و التربوي انصب على الاستيطان الزراعي التعاوني. هذه المفارقة تنضفر إذن في سياسة الأراضي القومية (الصهيونية) المتبعة منذ بداية القرن التاسع عشر.

«سرد الأراضي» ومجلس أراضي إسرائيل

تبنت دولة إسرائيل مبادئ سياسة الأراضي التي أرساها «الصندوق القومي (الكيرن كييمت)» والتقسيمة الثنائية بين الأراضي الحضرية والأراضي الزراعية، وبالتالي كتحصيل حاصل، التقسيمة (التمييز) بين المستوطن الزراعي والمستوطن الحضري. وقد وجدت هذه السياسة تعبيرا لها في أول قرار لـ «مجلس أراضي إسرائيل»، في أيار – ١٩٦٥.

ويفصل القرار، الذي جاء تحت عنوان «سياسة الأراضي في إسرائيل»، شروط تأجير مختلفة للأراضي الحضرية والأراضي الزراعية، والتي أفضت أيضا (أي الشروط) إلى تعامل مختلف مع جمهور المستخدمين لأراضي كلا القطاعين (حضري في مقابل زراعي).

ويتجلى تفوق (أفضلية) القطاع الزراعي على القطاع الحضري، إلى حد كبير، في تركيبة «مجلس أراضي إسرائيل». وترتكز هذه التركيبة على المعاهدة التي أبرمت في العام ١٩٦١ بين دولة إسرائيل و«الصندوق القومي»، والتي تنص على أن يتألف المجلس من ١٣ عضوا، يكون نصفهم ناقص واحد (٤٩٪) ممثلين لـ«الصندوق القومي»، ويكون الباقي ممثلين للحكومة الإسرائيلية (البند رقم ٩). وقد منحت هذه التسوية «الصندوق القومي» شراكة كاملة في عملية اتخاذ القرارات– في «مجلس أراضي إسرائيل»، فضلا عن أنها أتاحت للحكومة وللصندوق القومي تعيين أعضاء من طرفهم في المجلس، مرتبطين أو يمثلون اللوبي الزراعي. وكنتيجة لهذا التشريع (القانون) فقد كان قسم كبير من أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» (الأعضاء الذين يمثلون الحكومة والصندوق القومي) من القطاع الزراعي، وبالتالي ممن يمثلون مصالح هذه القطاع. وعلى سبيل المثال فقد أشغل عضوية «المجلس» بصورة

غير أن التعديلات القانونية، كما اوضحت باراك - ايرز (٢٠٠٤) لم تضف إلى عضوية «مجلس الأراضي» ممثلين لقطاعات سكانية مختلفة، ولم تنجح إلاّ بشكل ضئيل فقط في الحد من سيطرة وسطوة القطاع الزراعي في مجال اتخاذ القرارات في «مجلس أراضي إسرائيل». وقد وجد «سرد الأراضي» تعبيرا جليا له في عملية اتخاذ القرارات في «المجلس»، وخصوصا في منظومة الاعتبارات القيمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي في مقابل القطاع الحضري.

دائمة مدير عام اتحاد الفلاحين (المزارعين) وسكرتير حركة القرى الزراعية التعاونية وسكرتير الحركة الكيبوتسية، وما إلى ذلك. أما القطاع الحضري، الذي يضم أكثر من ٩٠٪ ° من سكان دولة إسرائيل، فلم يحصل قط على أي تمثيل في «مجلس أراضي إسرائيل»، كذلك أيضا الحكم المحلي أو قطاعات سكانية أخرى. (باراك- ايرز ٢٠٠٠).

وبمرور السنوات، وبعد تقارير أعدها مراقب الدولة، وقرارات صادرة عن المحكمة الإسرائيلية العليا، جرى إلى حد ما، توسيع تركيبة المجلس.[٦]

غير أن التعديلات القانونية، كما اوضحت باراك - ايرز (٢٠٠٤) لم تضف إلى عضوية «مجلس الأراضي» ممثلين لقطاعات سكانية مختلفة، ولم تنجح إلاّ بشكل ضئيل فقط في الحد من سيطرة وسطوة القطاع الزراعي في مجال اتخاذ القرارات في«مجلس أراضي إسرائيل». وقد وجد «سرد الأراضي» تعبيرا جليا له في عملية اتخاذ القرارات في «المجلس»، وخصوصا في منظومة الاعتبارات القيمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي في مقابل القطاع الحضري. وكما أشرت، فقد تفحصت في نطاق بحث شامل، الاعتبارات القيمة التي وقفت في أساس اتخاذ القرارات في «مجلس أراضي إسرائيل» على امتداد السنوات، والوزن الذي أعطاه متخذو القرارات لمختلف الاعتبارات، والتغيرات التي طرأت عليها بمرور الزمن. وقد استندت طريقة (منهج) البحث على تحليل فحوى تصريحات وتفوهات متخذي القرارات (أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل») كما وردت في بروتوكولات اجتماعات «المجلس» التي اتخذت خلالها قرارات سياسية مهمة في مواضيع مختلفة (حنانئيل: ٢٠٠٦).

وقد أشارت نتائج البحث إلى أن اعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» يتبعون ويطبقون منظومة اعتبارات مختلفة عند اتخاذهم لقرارات تتعلق بالقطاع الحضري مقارنة مع القطاع الزراعي. حتى في الحالات التي كان فيها وزن الاعتبارات مشابها (كما في حالة الاعتبار الصهيوني - القومي)، فقد كانت طريقة تحديد الاعتبار وطريقة تطبيقه في السياسة المنهجية، مختلفتين بصورة جوهرية فيما يتعلق بالقطاعين الحضري والزراعي (حنانئيل، 2006: 153-168 ,Hananel 2010). وعلى سبيل المثال، فقد تبين أنه، ورغم الوزن الكبير الذي تحتله الاعتبارات الصهيونية- القومية في اتخاذ القرارات في كل قطاع (حضري مقابل زراعي) إلا أن تحديد الاعتبارات يرتدي شكلا مختلفا فيما يتعلق بكل قطاع من القطاعين ففي القطاع الحضري، يتعلق الاعتبار القومي- الصهيوني بأهمية المحافظة على الملكية القومية للأرض في ضوء اتجاه الخصخصة الزاحف القائم في هذا القطاع منذ سنوات عديدة (الترمان، ١٩٩٨، فايسمان، ١٩٩١).

هناك اعتبار مركزي آخر في القطاع الحضري، يتمثل في اعتبارات الجدوى الإدارية، والذي يعكس الرغبة في الحد قدر الإمكان من الاحتكاك مع المستأجرين الحضريين (حنانئيل، ٢٠٠٦:١٥٣-١٦٨).

ويمثل هذان الاعتباران اتجاهين قطبيين في التعاطي مع الصلة مع المستأجر الحضري، فعلى الجانب الأول، ينبغي الحفاظ على الملكية القومية للأرض الأمر الذي يولد احتكاكا شديدا مع المستأجرين، وفي الجانب الثاني، فإن اعتبارات الجدوى الإدارية تستوجب الابتعاد أو التجاهل التام للمستأجر، بمعنى خصخصة الأراضي القومية ونقلها إلى أيدي جهات خاصة. من ناحية عملية، وعلى الرغم من تصريحات أعضاء «مجلس الأراضي» التي تعكس وزنا كبيرا ومركزيا للاعتبارات القومية - الصهيونية ولاستمرار

أما في القطاع الزراعي، فإن الاعتبار القومي- الصهيوني، هو الاعتبار السائد. فتحديد الاعتبار في هذا القطاع، يتعلق بالمصلحة الاستيطانية- الزراعية، أي المحافظة على استمرار بقاء الاستيطان التعاوني على اختلاف تلاوينه وأشكاله، وتعزيزه كوسيلة لتجسيد الفكرة الصهيونية بشأن بناء الدولة. وينظر إلى هذه المصالح المرتبطة بالاستيطان التعاوني، من جانب متخذي القرارات (أعضاء مجلس أراضي إسرائيل) على أنها اعتبارات قومية، وعلى أنها تمثل بالتالي «المصلحة العامة» وتؤثر هذه المصالح ذاتها بصورة مباشرة على اتخاذ القرارات في القطاع الحضري، كما تدرس على ضوئها سائر الاعتبارات الأخرى.

الملكية القومية للأراضي، فإن السياسة المعتمدة تعكس تفصيلا واضحا لاعتبارات الجدوى الإدارية، على الاعتبارات القومية الصهيونية.

وتشكل مثالا بارزا على ذلك سلسلة القرارات التي أطلق عليها «الخصخصة المقنعة» أو «الخصخصة الزاحفة» (الترمان، ١٩٨٨، فايسمان،١٩٩١)، والتي أتاحت تدريجيا، منذ أواخر التسعينيات، نقل ملكية كاملة لعقود إيجار سائلة (مرسملة) لمساكن إلى أيدي المستأجر الحضري. [٧]

كذلك فإن اعتبارات الجدوى الإدارية تكتسب وزنا عاليا مقارنة مع اعتبارات أخرى، كالاعتبار الاجتماعي على سبيل المثال. وبغية تجنب التعقيدات البيروقراطية، يتخذ أعضاء «مجلس الأراضي» قرارات بإلغاء تفضيلات أعطتها وزارة البناء والإسكان للمجموعات السكانية الضعيفة أو الفقيرة، وبذلك يعتمدون سياسة من شأنها أن تفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع (حنانئيل، ٢٠٠٦:١٨٧-١٩٨).

أما في القطاع الزراعي، فإن الاعتبار القومي- الصهيوني، هو الاعتبار السائد. فتحديد الاعتبار في هذا القطاع، يتعلق بالمصلحة الاستيطانية- الزراعية، أي المحافظة على استمرار بقاء الاستيطان التعاوني على اختلاف تلاوينه وأشكاله، وتعزيزه كوسيلة لتجسيد الفكرة الصهيونية بشأن بناء الدولة. وينظر إلى هذه المصالح المرتبطة بالاستيطان التعاوني، من جانب متخذي القرارات (أعضاء مجلس أراضي إسرائيل) على أنها اعتبارات قومية، وعلى أنها تمثل بالتالي «المصلحة العامة» (Hananel, 2010). وتؤثر هذه المصالح ذاتها بصورة مباشرة على اتخاذ القرارات في القطاع الحضري، كما تدرس على ضوئها سائر الاعتبارات الأخرى.

وخلافا للقطاع الحضري، الذي يتوفر لديه استعداد كبير لتقليص الاحتكاك مع المستأجرين، فإن القطاع الزراعي يميل في حالات كثيرة إلى تعزيز العلاقة مع المستأجر، وطرح كل حالة للنقاش المستفيض، بغية تفادي تحديد قواعد موحدة ومتضمنة يمكن أن تضر بالمستأجرين الزراعيين (حنانئيل، ٢٠٠٦: ٢٠٥-٢٠١٣). هناك مثال بارز أيضا فيما يتعلق بالتعاطي مع الاعتبارات البيئية، إذ يرى أعضاء «مجلس الأراضي»- وفقا للسرد ذاته- في الأراضي الزراعية وسيلة أيديولوجية في المقام الأول، من أجل تجسيد القيم القومية - الصهيونية. لهذا السبب وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية الحادة التي مر بها القطاع الزراعي، فقد بات ينظر، منذ أواخر الثمانينيات، إلى الاعتبار البيئي والاتجاهات الداعية إلى الامتناع عن تحويل أراض زراعية لأغراض التطوير، كتهديد لاستمرار بقاء ووجود المشروع الاستيطاني الصهيوني، وكموضع اشتباه وتردد من جانب أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل». وفي السنوات الأخيرة، على الرغم من الازدياد الملموس في الوعي البيئي في المجتمع والسياسة الإسرائيليين، نجد أن «مجلس الأراضي» يعمل على دفع سياسة تتيح تحويلا واسع النطاق لأراض زراعية لأغراض التطوير، وذلك بهدف مساعدة الاستيطان الزراعي اليهودي في الخروج من الأزمة (Hana-nel, 2010). ويطلق في الأدبيات النظرية على هذا النمط من اتخاذ القرارات «نظرية المؤسسة الأسيرة » ((Stigler, 1971 the Captured Agency Theory)) . ووفقا لهذا النموذج فإن

الاقتلاع، ثيمة خفية في «سياسة الأرض» الإسرائيلية.

المؤسسة التي تتخذ القرارات تعتبر أسيرة مصلحة مركزية واحدة وتتخذ قراراتها في ضوء هذه المصلحة.[٨]

يكرر هذا النمط الذي يعكس «سرد الأراضي» ذاته على امتداد السنوات، حتى بعدما قررت المحكمة الإسرائيلية العليا (التماس مهدرين[٩] والتماس منظمة «القوس الديمقراطي الشرقي»[١٠]) بصورة قاطعة بأن «المصلحة الاستيطانية» هي مصلحة قطاعية (فئوية) وليس مصلحة عامة للجمهور بأكمله.

وفيما عدا الوزن والتحديد المختلفين للاعتبارات في كل قطاع، يكشف تحليل البروتوكولات تعاطيا مختلفا مع مجموعتي المستأجرين (حضريين في مقابل مزارعين). فالتعاطي مع المستأجر الزراعي قيمي و «عاطفي»، ويدعى المستأجر «يهوديا»، «صهيونيا» و «مجسدا» للفكرة الصهيونية.

ويولي متخذو القرارات أهمية بالغة لمساهمة الاستيطان الزراعي التعاوني في وجود دولة إسرائيل ووجود «مصالح استيطانية» للقطاع الزراعي التعاوني.

ويعتبر المستأجرون الزراعيون أداة لتحقيق الفكرة الصهيونية، ولذلك هناك استعداد كبير من جانب أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» لمساعدتهم على الخروج من الضائقة الاقتصادية التي وقعوا فيها من خلال التنازل بهذا القدر أو ذاك عن باقي الاعتبارات، ومن ضمن ذلك الاعتبارات الاجتماعية (حنانئيل ٢٠٠٦: ٢٣٢-٢٤٩). في المقابل فإن التعاطي مع مستأجر الأرض الحضري يتم بمصطلحات حيادية تصف عملية تعاقدية بين طرفين، الإدارة ومستأجر الأرض. ويسمى مستأجر الأرض الحضري «مستأجر»، «مستهلك»، «زبون»، يجب أن تقدم له خدمة جيدة ناجعة. ويتطلع أعضاء «المجلس» إلى الحد قدر الإمكان من الاحتكاك مع المستأجرين الحضريين، وفي الوقت ذاته إلى استغلال سليم وناجع لمورد الأراضي القومية. وفي القطاع الحضري، ومن أجل النجاعة الإدارية يبدي أعضاء «المجلس» استعدادا للتخلي عن باقي الاعتبارات، ومن ضمن ذلك الاعتبارات القومية -الصهيونية (حنانئيل ٢٠٠٦: ٢٣٣-٢٤٩).

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى الامتيازات السخية التي يحصل عليها أعضاء القطاع الزراعي في دولة إسرائيل وإلى التأثير الكبير لهذه الحقوق والامتيازات على سياسة الأراضي والتخطيط، أحد الأمثلة البارزة على ذلك، يتمثل في أبحاث يفتحئيل وكيدار (٢٠٠٠)، واللذين يبينان على أساس الإطار النظري لبنية النظام السلطوي التي يطلقان عليها "اثنوقراطيا استيطانية"، كيف حظيت في إسرائيل مجموعة "المؤسسين" (القطاع الزراعي وهو في غالبيته اشكنازي) بمكانة متفوقة في أجهزة تشكيل الحيز بصورة عامة، وبحقوق وامتيازات واسعة في مجال الأراضي بصورة خاصة.

أراضي إسرائيل: إلى أين؟؟

إن سياسة الأراضي القومية التي تتبعها دولة إسرائيل هي سياسة خاصة ومميزة. صحيح أن هذه السياسة بدأت كجزء من السرد «الصهيوني القومي» العام، ولكن مع مرور السنوات، وبسبب الأهمية البالغة لموضوع الأراضي في إسرائيل والنزاعات التي تثيرها، سواء داخل الدولة أو على خلفية النزاع اليهودي– العربي، فقد تحول موضوع الأراضي إلى سرد مستقل، ومرّ بمتغيرات وتغييرات جوهرية حدثت في المجتمع الإسرائيلي على مرّ السنوات.

ويستند سرد الأراضي على التمييز بين القطاع الحضري والقطاع الزراعي، وعلى تفضيل واضح – على صعيد الأيديولوجيا على الأقل – للقطاع الزراعي. لذلك وخلافا للسرد الصهيوني – القومي العام، والذي يهدف إلى إيجاد هوية مشتركة بين جميع اليهود في إسرائيل (والشتات) وتوحيدهم حول الفكرة الصهيونية ودولة إسرائيل، فإن سرد الأراضي هو سرد مُجزأ ومُشرذم. فهو ينظر إلى الاستيطان الزراعي والمستوطنين الزراعيين على أن لهم أفضلية من الناحية القومية على التجمعات والمستوطنات الحضرية وسكانها. وعلى صعيد النوايا فإن سرد الأراضي يأخذ بنظر الاعتبار النية المعلنة (لأعضاء المجلس)، في تفضيل القطاع الزراعي. وتجد هذه النوايا تعبيرا لها في تصريحات واضحة لأعضاء المجلس كتلك التي تتطرق إلى الواجب الذي يشعرون به بضرورة مساعدة هذا القطاع من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها، وذلك عن طريق سياسة تحويل الأراضي الزراعية لأغراض التطوير.(Hananel, 2010)

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى الامتيازات السخية التي يحصل عليها أعضاء القطاع الزراعي في دولة إسرائيل وإلى التأثير الكبير لهذه الحقوق والامتيازات على سياسة الأراضي والتخطيط، أحد الأمثلة البارزة على ذلك، يتمثل في أبحاث يفتحئيل وكيدار (٢٠٠٠)، واللذين يبينان على أساس الإطار النظري لبنية النظام السلطوي التي يطلقان عليها «اثنوقراطيا استيطانية»، كيف حظيت في إسرائيل مجموعة «المؤسسين» (القطاع الزراعي وهو في غالبيته اشكنازي) بمكانة متفوقة في أجهزة تشكيل الحيز بصورة عامة، وبحقوق وامتيازات واسعة في مجال الأراضي بصورة خاصة.

كل ذلك في مقابل مجموعة المهاجرين التي تشمل في شكل رئيس الشرقيين من البلدان الإسلامية، ومؤخرا القادمين من دول رابطة الشعوب المستقلة (الاتحاد السوفييتي سابقا) واثيوبيا، وكذلك مجموعة «الأصلانيين المحليين» التي تضم الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل.

وبحسب الباحثين المذكورين، فإن المجموعتين الأخيرتين بعيدتان عن مراكز التأثير وصنع القرار، على الرغم من وجود اختلاف كبير بينهما، ووجود تعامل مختلف مع كل منهما، من جانب المؤسسة الصهيونية الاشكنازية. وفي هذا السياق فقد كان المنطق الذي اتبعه الباحثان في التعاطي مع الموضوع هو الأقدمية في البلاد والبلد الأم. وعلى ذلك يمكن القول إن سياسة الأراضي والتمييز بين الحضري والزراعي هما نتاج هذه المقولات أو التصنيفات.

ويتسق هذا التحليل مع جزء من النتائج التي توصلت اليها، كما أنه يقدم تفسيرا في المجال الأيديولوجي لعدم اهتمام سياسة الأراضي (القومية – الصهيونية) بالسكان العرب في دولة إسرائيل وللتمييز (القائم تجاههم) على أساس قومي.

ويمكن لهذا النموذج أن يقدم أيضا تفسيرا للفجوات القائمة

على التمييز بين البلدات القديمة والبلدات الجديدة، وأقله في الماضي. على صعيد نتائج السياسة، فقد توصلت إلى استنتاج مغاير، فقدرة النموذج الاثنوقراطي على تقديم تفسيرات للتمييز بين المدينة والقرية، وللفوارق القائمة حاليا بين المدن والبلدات، التي أقيم معظمها بعد قيام الدولة، هي قدرة جزئية. إن التفسير لهذه الأمور يتطلب تشخيصا يتسم بالحساسية تجاه نوع الاستيطان والفوارق القائمة بين المدينة والقرية، وبين الحضري والزراعي.

إن هذا التشخيص (التمييز)، والتفضيل الواضح للقطاع الزراعي الذي ينطوي عليه، يقف كما سلف في أساس «سرد الأراضي».

ومن هنا فإن رواية الأراضي ليست مجرد نتاج لهذا النموذج الاجتماعي – السياسي أو ذاك، وإنما تنطوي على رواية قائمة بذاتها.

إن التعرف على «سرد الأراضي» يمكن أن يوفر تفسيرا مكملا لفهم سياسة الأراضي في إسرائيل، وموازين القوى الاجتماعية فيها بصورة عامة.

وكما لاحظنا فقد أخذ تفضيل القطاع الزراعي على القطاع الحضري، والذي يقف في أساس هذا السرد، في التبلور في أواخر القرن التاسع عشر، مع إقامة الحركة الصهيونية. ففي البداية اعتبر شراء الأراضي في «أرض إسرائيل» وإقامة المستوطنات الزراعية، أداة أيديولوجية تمهد لقيام الدولة. وقد أفضت هذه السياسة، بمرور السنوات، إلى تخصيص غير متساو للأراضي بين القطاعين الحضري– المديني والزراعي– القروي.

وقد عبر هذا السرد عن نفسه بصورة بارزة في مركزية «المصلحة الاستيطانية» في اتخاذ القرارات في «مجلس أراضي إسرائيل» (Hananel, 2010).

ومثل هذه الاعتبارات لم تكن قط من نصيب أولئك الذين لا يقطنون في المستوطنات القروية، أي الحضريين سكان المدن، وكل ذلك على الرغم من حقيقة أن الكثير من هذه المستوطنات والبلدات (وخاصة مدن التطوير الواقعة في مناطق الهامش) بدأت تعاني أيضا منذ التسعينيات من أزمة مالية (تمويلية) حادة جدا تجعل من الصعب عليها توفير خدمات عامة أساسية لسكانها (رزين ١٩٩٩، رزين وحزان Hananel, 2009,2000,2005).

لم يحظ أبناء القطاع الحضري– المدني بمعاملة مشابهة (متساوية)، على العكس، ففي هذا القطاع وجد مهاجرون جدد أنفسهم – كما حصل في بلدة «كفار شليم» على سبيل المثال، التي أرسل هؤلاء المهاجرون إليها من قبل الوكالة اليهودية بعد قيام الدولة – مطرودين من بيوتهم، حيث تم إخلاؤهم منها دون الحصول على تعويضات أو حقوق.

وهناك أمثلة مشابهة أخرى قائمة في حي الفقراء (حي «هأرغازيم»– الصناديق أو بيوت الصفيح) في تل أبيب و«حي اليوغسلافيين» في الخضيرة وغيرهما من المناطق الحضرية.[١١]

هناك تجليات أخرى لسرد الأراضي، قائمة في تخصيص وتحويل استعمالات الأراضي تنطوي على تمييز بين مدن وبلدان التطوير وبين المستوطنات والقرى الزراعية المجاورة لها، في سائر أنحاء إسرائيل (Hananel,2009).

والسؤال: هل حدثت تغييرات في «سرد الأراضي» بمرور السنوات؟ وما هو مستقبل «قصة الأراضي» في إسرائيل؟

إن الإجابة على هذه السؤال مركبة. فقد تعمق، على مرّ السنوات، التمييز القائم بين القطاعين الحضري والزراعي، وذلك خلافا للسيرورات الموضوعية التي أدت بالذات إلى تشابه أكبر بكثير بين البلدان القروية والبلدان الحضرية من حيث أنماط حياة السكان، وأسعار وحدات السكن وما شابه. لغاية تسعينيات القرن الماضي، لم يكن التمييز بين القطاعين والتفضيل الذي منحه أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» للقطاع الزراعي، إشكاليا، وذلك نظرا لأن هذه السياسة عكست الإجماع الواسع الذي كان قائما في صفوف المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بالمكانة المهمة للاستيطان الزراعي – التعاوني في وجود وبقاء دولة إسرائيل.

وقد ساد هذا الإجماع سواء في صفوف متخذي القرارات أو في صفوف الجمهور الواسع نتيجة لذلك فقد تمتع «مجلس أراضي إسرائيل» حتى فترة التسعينيات، باستقلالية مؤسسية شبه تامة. ولم يكن هناك أي إشراف أو رقابة على عمله من جانب الحكومة أو الكنيست. لقد اتخذ أعضاء «مجلس الأراضي» قراراتهم وفق ما يرونه مناسبا، كما أن حيز عملهم تأثر بعالم قيمهم دون أن تفرض عليه أي قيود تقريبا. لذلك فقد أعطى أعضاء «المجلس»، طوال السنوات، وزنا كبيرا فقط لـ «الرسائل» التي وصلت إليهم من اللوبي الزراعي، وتجاهلوا النداءات التي وصلت من مجموعات مختلفة.

في تسعينيات القرن الماضي، وبصورة أوضح مع بداية سنوات الـ ٢٠٠٠، غاب التوافق الاجتماعي الواسع حول "سرد الأراضي". وبات تفضيل القطاع الزراعي يعتبر إشكاليا. وقد شهدنا خلال هذه السنوات ظهور احتجاجات مختلفة من جانب مجموعات سكانية مختلفة، تتحدى "سرد الأراضي" وتطالب بتغيير منظومة الاعتبارات التي يتخذ أعضاء "مجلس أراضي إسرائيل" القرارات بناء عليها. وقد نشأت منذ التسعينيات فجوة آخذة في الاتساع بين منظومة الاعتبارات "التقليدية" التي واصل أعضاء "مجلس الأراضي" التمسك بها، وبين الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الانتقادي الذي أخذ يتشكل في المجتمع الإسرائيلي.

في تسعينيات القرن الماضي، وبصورة أوضح مع بداية سنوات الـ ٢٠٠٠، غاب التوافق الاجتماعي الواسع حول «سرد الأراضي». وبات تفضيل القطاع الزراعي يعتبر إشكاليا. وقد شهدنا خلال هذه السنوات ظهور احتجاجات مختلفة من جانب مجموعات سكانية مختلفة، تتحدى «سرد الأراضي» وتطالب بتغيير منظومة الاعتبارات التي يتخذ أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» القرارات بناء عليها. وقد نشأت منذ التسعينيات فجوة آخذة في الاتساع بين منظومة الاعتبارات «التقليدية» التي واصل أعضاء «مجلس الأراضي» التمسك بها، وبين الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الانتقادي الذي أخذ يتشكل في المجتمع الإسرائيلي. وقد أدت هذه الفجوات العميقة إلى احتجاج عام من جانب مجموعات وحركات تعمل من أجل التغيير الاجتماعي مثل مجموعة «القوس الديمقراطي الشرقي». وأفضى التماس للمحكمة العليا تقدمت به هذه المجموعة، وانضمت إليها مجموعات أخرى تنشط في مجال البيئة ونجحت في كسب تأثير في صفوف المجتمع الإسرائيلي، إلى قرار حكم يشكل سابقة (قانونية – قضائية) اتخذته المحكمة الإسرائيلية العليا في التماس جمعية «خطاب جديد».[١٢] هذا الحكم القضائي ولد صدمة قاسية لدى السكان المنتمين للقطاع الزراعي – القروي، الذين تدهور وضعهم الاقتصادي إلى حدّ كبير، بسبب ارتباطه بقيم الأرض. كذلك أدى قرار الحكم الذي– أسميه «الطوفان الكبير» – إلى توجيه ضربة قوية للاستقلالية المؤسسية التي تمتعت بها «دائرة أراضي إسرائيل».

وقد وجد مستخدمو القرارات، في أعقاب الحكم في التماس «خطاب جديد»، أنفسهم مضطرين، باسم المساواة بين القطاعين، إلى اتباع سياسة لم تعد تخدم، حسب رأيهم القطاع الزراعي، بل وتضر به.

وبنظرة إلى الوراء، يمكن القول إن حقيقة كون «مجلس أراضي إسرائيل» أسير المصلحة الاستيطانية – الزراعية، انقلبت وبالا على مصالح القطاع الزراعي. فالمعاملة الدافئة، الشخصية والخصوصية والمراعية التي حظي بها القطاع الزراعي – القروي من جانب أعضاء «مجلس الأراضي» على امتداد السنوات، تحولت في سنوات الألفين إلى ما يشبه «عناق الدب»، وزجت المزارعين في مأزق. وقد ساهمت زيادة رداءة الظروف في كل ما يتصل بالسياسة، بسبب تغيير تخصيص الأراضي في القطاع الزراعي، والذي طرأ في أعقاب قرار الحكم في التماس «خطاب جديد» في آب ٢٠٠٣، ساهمت في ازدياد تشدد وصرامة القرارات السياسية التي اتخذها «مجلس أراضي إسرائيل» منذ ذلك الوقت وحتى الآن (تشرين الثاني ٢٠١٢).

لعله كان في وسع أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» انتهاج سياسة أكثر توازنا وأقل نشازا من ناحية عامة، لو أنهم استجابوا في أوائل التسعينيات للنداءات التي تلقوها من مجموعات مصالح مختلفة، ولربما كانت قد اعتمدت في مثل هذه الظروف سياسة كان يمكن أن تكون في نهاية المطاف أفضل بالنسبة للقطاع الزراعي من القرارات التي اضطر «مجلس الأراضي» إلى اتخاذها في أعقاب التماس جمعية «خطاب جديد».[١٣] وقد نشأ في سنوات الـ ٢٠٠٠ للمرة الأولى تناقض بين صعيد النوايا وصعيد النتائج عبر عن نفسه في السياسة التي تتبع فعليا في مجلس أراضي إسرائيل. ويجد أعضاء المجلس في هذه الفترة انفسهم مضطرين إلى اتخاذ قرارات لا تخدم القطاع الزراعي كما كانوا يرغبون. هذه

هناك تغيير مهم آخر شهده المجتمع الإسرائيلي، وأثر، من ضمن أشياء أخرى، على سياسة الأراضي وعلى قرارات "مجلس أراضي إسرائيل"، وقد حدث هذا التغيير عقب اندلاع الاحتجاج الاجتماعي في صيف العام ٢٠١١. والمقصود هنا سلسلة المظاهرات والأعمال الاحتجاجية التي جرت في صيف العام ٢٠١١ في سائر أنحاء إسرائيل، وعرفت باسم "الاحتجاج الاجتماعي" أو "احتجاج السكن".

التغييرات حولت في سنوات الألفين القطاع الزراعي – التعاوني من مؤيد صريح إلى خصم ومعارض مركزي لسياسة «مجلس أراضي إسرائيل» وأجبرته على الخروج علنا ضد قرارات المجلس والمطالبة بتغييرها.

تشير هذه التغييرات والتطورات إلى التناقض القائم في وجود «سرد الأراضي». ومع أن الرواية الصهيونية لقصة الأرض كانت قائمة وموجودة طوال السنوات، إلا أنه جرى إخفاؤها والتستر عليها بشكل متعمد، واعتبرت جزءا من السرد الصهيوني العام، جزءا من ذلك السرد الذي يوجه عامة اليهود الذين يعيشون في إسرائيل والشتات، حول الفكرة الصهيونية، ويحدد الخطوات اللازمة أيضا في مجال سياسة الأراضي الرامية للمحافظة على دولة إسرائيل كـ «بيت قومي» للشعب اليهودي. ولم يتم الكشف عن «سرد الأراضي» سوى مع بداية التسعينيات، وبالأخص في سنوات الألفين، في أعقاب الالتماس الذي قدمته مجموعة «القوس الديمقراطي الشرقي»، وموجة الاحتجاج الشعبي التي أثارها الالتماس. فضلا عن ذلك، فقد كشف تعريف «المصلحة الاستيطانية الزراعية» في أعقاب قرار المحكمة الإسرائيلية العليا، كمصلحة قطاعية وليس قومية، عن «سرد الأراضي»، وتعرض للشرعية العامة والقانونية لاستمرار وجوده ويكمن التناقض في أنه عندما يتم كشف السرد، فإنه لا يعود قادرا على الاستمرار في الوجود.

صادق الكنيست الإسرائيلي في الثالث من آب ٢٠٠٩، على إصلاح جوهري في سياسة الأراضي التي تتبعها دولة إسرائيل. لا مجال هنا للحديث بالتفصيل عن الإصلاح وشتى التغيرات في سياسة الأراضي القومية التي تنتج عنه، لكنني سأتطرق في شكل مقتضب إلى تغييرين جوهريين.

أولا، يتيح الإصلاح، التعديل رقم ٧ لقانون دائرة أراضي إسرائيل [١٤]، نقل الملكية الفعلية لمعظم الأراضي الحضرية المعبدة إلى أيدي المستأجرين الحضريين. ثانيا، يؤدي الإصلاح إلى تغيير تعريف الأرض الزراعية، ويؤثر نتيجة لذلك، على منظومة العلاقات القائمة بين الأراضي الحضرية والأراضي الزراعية، سواء من الناحية الجوهرية أو من الناحية الكمية. وفي الوقت الذي كانت فيه جميع الأراضي معرفة قبل الإصلاح كأراض زراعية، ما عدا الأراضي الموجودة داخل مناطق المدن، فقد أضحت سائر الأراضي معرفة بعد الإصلاح كأراض حضرية، باستثناء الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة وتربية المواشي. وبذلك فإن الإصلاح يلغي عمليا التفوق الكمي والجوهري الذي تمتعت به الأراضي الزراعية في إسرائيل، والذي استند عليه «سرد الأراضي». ومن المحتمل أن يتم بعد الإصلاح تعريف جميع المناطق التجارية والصناعية والسياحية والفندقية التي أقيمت على أراض زراعية، كأراض حضرية يمكن نقلها إلى ملكية خاصة (Hananel,2012)[١٥]

إن ما حدث بسبب سرد الأراضي في القطاع الحضري (سلبيا كان أم ايجابيا) لم يثر قط أي نقاش عام حامي الوطيس، وغير أن الإصلاح الذي أقر في العام ٢٠٠٩، نجح للمرة الأولى، بكيفية ما في إثارة مثل هذا النقاش في صفوف المهنيين والخبراء (العاملين في المجال ذاته) والحركات الداعية إلى التغيير الاجتماعي والبيئي، وحتى في صفوف حركات الشبيبة الصهيونية التي قادت الاحتجاج ضد الإصلاح (Hananel, 2012)[١٦]

هناك تغيير مهم آخر شهده المجتمع الإسرائيلي، وأثر، من ضمن أشياء أخرى، على سياسة الأراضي وعلى قرارات «مجلس أراضي إسرائيل»، وقد حدث هذا التغيير عقب اندلاع الاحتجاج الاجتماعي في صيف العام ٢٠١١. والمقصود هنا سلسلة المظاهرات والأعمال الاحتجاجية التي جرت في صيف العام ٢٠١١ في سائر أنحاء إسرائيل، وعرفت باسم «الاحتجاج الاجتماعي»

أو «احتجاج السكن».

ومن ضمن جملة المواضيع التي أثيرت في نطاق هذا الاحتجاج، طرحت أيضا السياسة الخيرية التي تتبعها دولة إسرائيل، ودور «دائرة أراضي إسرائيل» في رفع أسعار السكن وغلاء المعيشة. وقد برزت في هذا السياق المعارضة لخصخصة أراضي إسرائيل وغيرها من الموارد العامة. وقد أدى الاحتجاج إلى حث وتسريع عملية اتخاذ القرارات، كما أعلنت الحكومة خلال الاحتجاج ذاته عن سلسلة من الخطوات الرامية إلى حل ضائقة السكن، وتمت المصادقة على بعضها أو دخلت مراحل الإقرار والتصديق في صيف العام ٢٠١١ (على سبيل المثال: الإصلاح في «دائرة أراضي إسرائيل») (حنانئيل والترمان، ٢٠١٣)

أعتقد أن المجتمع الإسرائيلي بات ناجحا حاليا لتبني «رواية أراض» مختلفة. فـ «السرد» الذي كان يستند على تفضيل القطاع الزراعي لم يعد يخدم أحدا في المجتمع الإسرائيلي، وهو قطعا لم يخدم قط الأكثرية الحضرية، بل إنه لا يفيد الآن حتى القطاع الزراعي ذاته، إن لم نقل أنه أمسى يضربه.

لقد بلغا الآن نقطة مثيرة من ناحية تاريخية واجتماعية، نشأ فيها إقرار بضرورة التغيير، سواء من جانب انصار ومؤيدي التوجه الصهيوني، أو من جانب أنصار التوجهات المختلفة المنتقدة للتوجه الصهيوني، ولربما حتى من جانب عدد من أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» أنفسهم. إن السؤال المثير للجدل، يتمثل بطبيعة الحال في ماهية وجوهر الرواية الجديدة («قصة الأراضي»؟!)، هل ستنبثق من رواية صهيونية جديدة، ما بعد صهيونية، أم أنها ستكون مناهضة للصهيونية؟ هل يتعين عليها أن تكون (رواية) عالمية في صورة دولة جميع مواطنيها، أم ستكون رواية خاصة في صيغة تؤكد قيم دولة إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية»؟! قصة الحركة البيئية وقيمها العالمية، أم أنه لم يعد ثمة مجال على الإطلاق لـ «سرد أراض» مستقل في دولة إسرائيل راهنا ومستقلا؟!

لا تخص هذه الأسئلة الانشغال في موضوع الأراضي، وإنما تتناول صورة المجتمع الإسرائيلي بشكل عام على اختلاف أبعاده وجوانبه.

ما زالت الإجابات على هذه التساؤلات موضع خلاف في المجتمع الإسرائيلي. إن الموقف الذي أثبتناه في هذا الصدد يقضي بأن إدارة أي مورد عام، تستوجب إصغاء لشتى الأصوات القائمة في صفوف المجتمع الإسرائيلي على اختلاف تلاوينه وتياراته المتعددة، لا سيما حين يدور الحديث على إدارة مورد مشترك له خصوصية وأهمية بالغة مثل الأراضي. إن سياسة أراض قومية عادلة، من وجهة نظري، هي التي تعطي وزنا كبيرا للاعتبارات الاجتماعية، وتأخذ بيد مجموعات اجتماعية لمساعدتها على الخروج من أزماتها وتحسين مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، كما فعل أعضاء «مجلس أراضي إسرائيل» فيما يتعلق بالقطاع الزراعي. بيد أن الالتزام القومي ينبغي أن يتضمن قطاعات أخرى في المجتمع، عدا عن القطاع الزراعي.

ووفقا لمبادئ العدالة في التوزيع، ينبغي لسياسة من هذا النوع أن تكون رحيمة ومتسامحة تجاه سائر المجموعات والفئات السكانية في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة تجاه المجموعات الضعيفة في هذا المجتمع.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سعيد عيّاش]

هوامش

١ قانون أساس : أرضي إسرائيل- ١٩٩٦٠

٢ للاطلاع على تفصيل الأنشطة» الكيرن كييمت» في القطاع الزراعي أنظر: شيلوني، ١٩٩٠ (الاستيطان الزراعي، ص١٢٥-٢٩٢؛ الاستيطان الحضري ، ٢٩٣-٤٠٨)، أنظر أيضا: بيين، ١٩٨٢، كاتس، ٢٠٠١.

٣ من المألوف النظر إلى القصص القومية كروايات عليا أيديولوجية سائدة ومقبولة في المجتمع المعني وتستند هذه القصص في الغالب على تاريخ مشترك وثقافة وتقاليد وما شابه، لذلك فإنها تختلف من مجتمع إلى آخر، وتميز المجتمعات عن بعضها البعض (West, 2003) وتشكل القصص القومية أداة أيديولوجية مهمة في خلق هوية جماعية مشتركة ومتجانسة، كما أنها توفر الدافع والمبرر للنشاط الجماعي (خاصة عند وجود تهديد خارجي ومحدد على وجود المجموعة ومصالحها المشتركة) (Giddens ,1991 ؛ west , 2003) إن وجود سرد تاريخي سائد يساهم في بلورة الهوية المشتركة وتعزيز الشعور بالانتماء ، وإيجاد رؤيا مستقبلية مشتركة لكل أعضاء المجموعة (Katzenstein 1990 :410-413).

٤ منذ بداية القرن العشرين ومع (وصول) موجه الهجرة الثانية إلى «أرض إسرائيل» (١٩٠٤-١٩١٤) كان حجم السكان الحضريين أكبر بكثير من حجم سكان القطاع الزراعي- القروي وقد حدث في عشرينيات القرن المذكور تطور حضري كبير عقب موجتي الهجرة (اليهودية) الرابعة والخامسة (١٩٢٤-١٩٣٩)، كان القادمون في نطاقهما ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، والذين استوطن معظمهم في المراكز الحضرية (تل أبيب، حيفا والقدس) نتيجة لذلك، كانت الغالبية العظمى من السكان، أثناء تأسيس الدولة، من السكان الحضريين الذين تركزوا في منطقة الشريط الساحلي بين تل أبيب وحيفا وكذلك في منطقة القدس (شارون : ٢٠٠٦).

٥ في العام ٢٠٠٥ بلغ تعداد سكان إسرائيل ٦,٨٠٩,٠٠٠ نسمة، من بينهم ٩١,٥٪ أقاموا في تجمعات حضرية و ٨,٥٪ قي تجمعات قروية (مكتب الاحصاء المركزي، المفكرة السنوية لإسرائيل، عدد ٥٦،٢٠٠٥).

٦ طرأ تغييران بارزان في تركيبة المجلس: في العام ١٩٩٨، وفي أعقاب التماس قدمته «جمعية حقوق المواطن» ، أضيف ممثلان عربيا، إلى عضوية «مجلس أراضي إسرائيل، وفي العام ٢٠٠٢، أضيف ممثل عن منظمات حماية البيئة إلى عضوية «المجلس» وذلك في أعقاب تطبيق قانون تمثيل هيئات عامة تعنى بالمحافظة على جودة البيئة.

٧ في العام ١٩٩٧، وفي أعقاب تقرير لجنة رونين تقرير نقل ملكية حوالي ٧٠٠ ألف وحدة سكنية للسكن في بناء مشبع، وفي العام ٢٠٠٦، وعلى أمر تشكيل لجنة «غدي»، أتخذ قرار ينص على أن ينم في جميع الصفقات المستقبلية تسويق أرض حضرية للسكان، بموجب عقود أيجار مرسملة، بطريقة الملكية الكاملة (قرار مجلس الأراضي رقم ١٠٦٦).

٨ وفقا لهذه النظرية فإن المؤسسات التي تنبع انضباطا صارما، تكون «أسيرة» مصالح المنتجين ولذلك فإنها تنتهج سياسة تضاعف جدوى وفوائد الصناعة (Peltzman, 1975, Stigler 1971). أما في الحالة الإسرائيلية، وخلافا لهذه النظرية، فإن الحديث سدور على مؤسسة عامة أسيرة مصلحة ينظر إليها كمصلحة أيديولوجية- قومية، أي الصهيونية و«المصلحة الاستيطانية» (حنانئيل، ٢٠٠٦، ٥١-٥٥، ٥٧-٦٢).

٩ التماس ٩٤/٥٥٧٥، مهدرين م.ض و ٥ آخرين ضد حكومة إسرائيل ووزارة البناء والاسكان م. ط (٣) ١٣٣.

١٠ التماس ٢٤٢/٠٠، جمعية «خطاب جديد من أجل الخطاب الديمقراطي في إسرائيل» وأخرين ضد وزير البنى التحتية الوطنية ف. د (٦).

١١ ميرون رافافورت «فجأة يدعونهم غزاة» هآرتس ٢٠١٤/٧/١٣.

١٢ التماس ٢٤٢/٠٠ جمعية «خطاب جديد» وآخرون ضد وزير البنى التحتية الوطنية ف. د (٦).

١٣ في بداية سنوات الألفين، وقبل صدور الحكم في التماس «خطاب جديد»، جرت محاولات للحوار بين ممثلي الحركات والاستيطانية، غير أن هذه المحاولات لم تنجح في التوصل إلى تسوية.

١٤ قانون دائرة أراضي إسرائيل (تعديل رقم ٧) ٢٠٠٩.

١٥ لمزيد من التفصيل حول الاصلاح في «أراضي إسرائيل» الذي أقر في العام ٢٠٠٩، وانعكاسات هذا الاصلاح، أنظر : Hananel, 2012.

١٦ لمزيد من التفاصيل بشأن الحملة ضد «السلاح في أراضي إسرائيل- ٢٠٠٩» أنظر : Hananel,2012.

مراجع

Barzilai, Gad, Communities and Law: Politics, and Cultures of Legal Identities, Michigan: University of Michigan Press, 2003.

Benstein, Jeremy, Place and the Other – The Place of the Other: Contested Narratives in Environmental Activism among Jews and Palestinians in Israel, A thesis Submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Jerusalem: Hebrew University, 2004.

Cohen, Eric, The City in Zionist History, Jerusalem: Hebrew University, 1970.

De-Shalit, Avner, «From the Political to the Objective: The Dialectics of Zionism and the Environment», Environmental Politics, 4:1 (1995): 70-87.

Doebele, W. A., «Concepts of urban land tenure», in: H. B. Dunkerley (ed.), Urban land Policy: Issues and Opportunities,Oxford: Oxford University Press, 1983, pp. 63-107.

Giddens, Anthony, Modernity and Self-Identity, Stanford: Stanford University Press, 1991.

Hananel, Ravit, «Distributive justice and regional planning: The politics of regional revenue-generating land uses in Israel», International Planning Studies, 14:2 (2009): 177-199

Hananel Ravit, «Zionism and Agricultural Land: The Evolution of the Relationship between Zionist Objectives and Preservation of Agricultural Land, as Reflected in Israel's National Lands Policy», Land Use Policy 27 (2010): 1160-1170.

Hananel Ravit, The End of Agricultural Supremacy: the 2009 land policy reform in Israel, Israeli Studies Review 27 (2), (2012): 143-165.

——— , «Land Use (Planning) Discourse V. Land Discourse: The 2009-2011 reforms in land-use planning policy and land policy in Israel», International Journal of Urban and Regional Research (2012b).

Katzenstein, Peter J., The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics, New York: Columbia University Press, 1996.

Peltzman, Sam, «Towards a More General Theory of Regulation», Journal of Law and Economics 35 (1976): 133-148.

Stigler, George, «The theory of Economic Regulation», The

Bell Journal of Economics and Management Science 2 (1971): 3-21.

Tal, Alon. Pollution on A Promised Land: An Environmental History of Israel, Berkeley: University of California Press, 2002.

West. Deborah L., Myth and Narrative in the Israeli-Palestinian Conflict, World Peace Foundation Program on Intrastate Conflict and Conflict Resolution, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, 2003.

(بالعبرية)

الترمان، راحيل: «من الذي ينهل القوة والفائدة من أرض إسرائيل؟ تفحص مسوغات استمرار الملكية المحلية للأراضي»، مجلة «عيوني مشباط» (٣) (١٩٩٨): ٥٣٥-٥٧٩.

الترمان، راحيل: «بين الخصخصة واستمرار الملكية القومية- سياسة أراضي مستقبلية لإسرائيل»، القدس: «معهد فلورسهايمر» ١٩٩٩.

إفرايم، آرني: «أراضي إسرائيل: تاريخ سياسة إدارة وتطوير»، القدس: «الكيرن كييمت لإسرائيل» ١٩٨٠.

باراك- ايرز، دفنا: «التحدي الديمقراطي للقانون الإداري»، «عيوني مشباط» ٢٠٠٤ : ٣٦٩-٤١٢»، «عدالة التوزيع في أراضي إسرائيل: في أعقاب التماس الأراضي الزراعية»- «همشباط- كلية الإدارة» (٢٠٠٤): ٥٤-٦٤.

دوخان- لانداو، لينا: «الشركات الصهيونية لشراء الأراضي في أرض إسرائيل»، القدس: ياد اسحق بن تسفي، ١٩٧٩.

فايسمان، يهوشواع : «أراضي إسرائيل»، «شباطيم» (١-١٩٩١) : ٧٩-١٢٩.

فيتكون، غدعون: «الحقوق في الأراضي الزراعية»، تل أبيب، موشن المشباط- ١٩٩٦.

حنانئيل، رافيت: « تغييرات قيمية في سياسة الأراضي القومي: تحليل لعملية اتخاذ القرارات في مجلس أراضي إسرائيل»- مشروع التخرج لنيل لقب الدكتوراه، حيفا: معهد العلوم التطبيقية (التخنيون) مسار تخطيط المدن والمناطق، ٢٠٠٦.

حنانئيل، رافيت والترمان، راحيل: «حرس الأرض: الأيديولوجيات والاعتبارات التي تقف خلف سياسة الأراضي في إسرائيل». تل أبيب» الكيبوتس الموحد، ٢٠١٣ (لم ينشر بعد).

يفتحئيل، أورن، وكيدار، الكسندر: «عن القوة والأرض: نظام الأراضي الإسرائيلي»، مجلة «تيئوريا فبيكورت (نظرية ونقد)» ١٦ (٢٠٠٠) :٦٧-١٠٠.

كاتس، يوسف: «على جبهة الأراضي: الصندوق القومي (كيرن كييمت) لإسرائيل قبل الدولة» القدس: ماغنس، ٢٠٠١

والبلاد لن تباع إلى الإبد»: تراث «الصندوق القومي» و«تطبيق مبادلة على صعيد التشريع في إسرائيل « رمات غان: جامعة «بار ايلان»، معهد دراسة تاريخ «الصندوق القومي اليهودي» والكارتدرا لدراسات تاريخ «الصندوق القومي « ومشاريعة ٢٠٠٠.

روبنشتاين، أمنون: «القانون الدستوري لدولة إسرائيل» الجزء الأول، الطبعة الخامسة، القدس وتل أبيب: شوكن ١٩٩٦.